لخارطة الحدود، كما كانت عليه في العام ١٩٠٦.

٣ ـ «طلب توضيحات من مصر بشأن الترتيبات التي ستتمتع في منطقة طابا للجانب الخاسر في التحكيم» (هآرتس، ١٢/١/١٩٨٦).

قبول... ولكنه مشروط

وفي ظل الاجواء هذه، عقدت الجلسة الثانية للمجلس الوزاري المصغر دون ان يكون هناك اتفاق مسبق على صيغة قرار مشترك، مما جعل الجلسة تطول الى اكثر من ١٣ ساعة، اتسمت المناقشة خلالها بالتوتر والملاسنة العنيفة. وكان واضحاً ان لا مخرج الا بدمج مشروعي القرار في اطار صيغة مشروع يشكل حلاً وسطاً بينهما. ونشطت المشاورات الجانبية تلافياً للازمة. وادخل كل من المعراخ والليكود تعديلات معينة على صيغتي مشروعيهما، وبالفعل، تم التوصل اخيراً الى صيغة مشتركة اقرها المجلس الوزاري المصغر بالاجماع، وتضمنت اربع عشرة مادة، كما يلي:

١ ـ «يتم حل مشكلة طابا، ونقاط الخلاف الاخيرة بشأن الحدود الدولية بين اسرائيل ومصر بواسطة اجراء التحكيم.

٢ ـ «وفقاً للمادة الاولى، يعمل المحكمون، في المراحل الاولى للاجراء (حوالى ثمانية شهور)، على حل مشكلة طابا عن طريق التوفيق (الحل بطرق اخرى).

٣ ـ «تعيد مصر سفيرها المقيم الى اسرائيل.

٤ ـ «يتم الاتفاق على جدول زمني لتنفيذ الاتفاقات المعقودة بين اسرائيل ومصر في مجالات التجارة والسياحة، والمواصلات، والطيران المدني، والثقافة، والحوار السياسي.

٥ ـ «يتم الاتفاق على صك تحكيم يتيح للطرفين عرض حججهما بكاملها وتقديم ادلته على المواضيع المتنازع عليها، ويخوّل المحكمون البت فيها.

٦ ـ «يحدد النص الكامل والدقيق لصك التحكيم، بما في ذلك هوية المحكمين وعددهم والمدة التي يستغرقها التحكيم بين اسرائيل ومصر.

٧ ـ «يتم الاتفاق على الترتيبات التي ستطبق على طابا بعد نتائج التحكيم. وتتضمن هذه الترتيبات الوصول الحر، وترتيبات أمنية في شأن المرافق القائمة.

٨ ـ «تقدم مصر الى اسرائيل تقريراً عن عملية القتل في رأس برقة، وستبحث مسألة التعويضات للعائلات الثكلى.

٩ ـ «تبدأ، في وقت واحد، اعادة السفير المقيم، وتوقيع صك التحكيم، ومسار التطبيع.

١٠ ـ «ان الالتزامات بشأن الاتفاقات آنفة الذكر، هي كل لا يتجزأ «صفقة شاملة» (تحسين العلاقات وعملية التحكيم). وتنفيذ اي جزء منها مرتبط بتنفيذها كلها.

١١ ـ «تتضمن مقدمة الاتفاق الاعراب عن رغبة الطرفين في البقاء وفيين لمعاهدة السلام واتفاقي كامب ديفيد المتعلقين بالبلدين.

١٢ ـ «يفي البلدان بالالتزامات الواردة في المادة الثالثة من اتفاق السلام، ويحظران التواجد الارهابي على اراضي كل منهما، ويحولان دون النشاط الارهابي [انطلاقاً] من اراضي كل منهما ضد البلد الآخر ومواطنيه.

١٣ ـ «يمتنع الطرفان عن قيام اي منهما بدعاية معادية ضد الآخر، ويتيحان لوسائط اعلامهما، الانتقال الحر والمتساوي.

١٤ ـ «ستبحث بالمذاكرة الموضوعات، من المادة الثالثة فصاعداً، بما في ذلك نص صك التحكيم، التي تتطلب مفاوضات مع مصر، وستعطى موافقة اسرائيل بعد مصادقة المجلس الوزاري المصغر عليها» (هآرتس، ١٤/١/١٩٨٦)

ردود الفعل

اتسمت تعقيبات زعماء المعراخ والليكود على قرار المجلس الوزاري المصغر بالاعراب عن الارتياح، واعتبار كل منهم ان القرار يشكل انتصاراً لوجهة نظره، رغم انه كان عبارة عن حل وسط بين مشاريع القرارات التي تقدم بها كل من المعراخ والليكود. فعلى حد قول وزير الخارجية وزعيم الليكود، اسحق شامير، ان معظم مواد القرار يتلاءم مع بنود مشروع القرار الذي اعده الليكود، ولذلك فبالامكان اعتبار القرار بمثابة